والعقد بالعقد يعمل عليه المكلف كالمرتبين فيجتزئ بالإيماء في بعض
المواضع كما في كفارة القتل والمخالفة في بعض المواضع كما في كفارة
الظهار ويعمل المكلف على القبيح إحتياطا ويجوز تخصيص الكتاب
بالكتاب نحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء خص بقوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وتخصيص الكتاب بالسنة
كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين بقوله
القاتل لا يرث والمخالف لا يرث وتخصيص السنة
بالكتاب كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
حتى يتوضأ بقوله تعالى إن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا وما
ورد في السنة بالتيمم أيضا بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة
كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثهما
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وتخصيص السنة بالقياس نحو
قياس النبيذ على الخمر في تحريم القليل بقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر
بعمومه المرتفع من كتاب الله وسنة نبيه كأنه تخصص والمجمل يعقبه
يفتقر إلى البيان نحو قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده فإنه مجمل لاحتمال أن
يقول يوم الحصاد أو بعده والبيان إخراج الشيء من حيز الاشتباك إلى
حيز التجلي أي الإيضاح والتبيين هو الفهم والمجمل هو المحتمل الذي
يحتمل واحدا أو أكثر فيحتاج إلى زيد أو بيد ما تا وبيد تفريد نحو قوله
تعالى فصيام ثلاثة أيام فإنه مجمل لا يعقل معناه وهو مختلف
من جنسه الحر والعبد والذكر والأنثى لا قاعدة على غيره يعقل معناه
من غير توقف والمجمل ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر
كما قد رأيت اليوم أيضا فإنه كما هو في الميوان المعتبر فيه الأكل
المعتاد فيحتمل للرجل الفساع يدل عليه بيان جعل الأظهر هو المعتبر
فيه ولا فرق بين أن يكون بالدليل كما قال ويعرف الظاهر بالدليل
أو كما يخصص عموما منه قوله تعالى والصافات بنينا ما يبيح

كما مر جميعه وذلك محال في حق الله تعالى فيتبين الرجوع إلى
الدليل العقلي القاطع الذي هو معنى ترجمة بعض كلام الشريعة
يعني النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلو إما أن يكون علم وجه القربة وإما
أن لا يكون علم وجه القربة والقاعدة بيان دل دليل على أنه
مجمل على الاختصاص كتزيادة النكاح على أربع نصوص وما لم
يدل دليل على أنه مختص به كان الله تعالى أنزل كان لكم برسول الله
أسوة حسنة يحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا في حقه وعندنا
أنه لا حكم فيه من أصحابنا من قال يحمل على أنه الندب كأنه المخلص به
الكل ومنهم من قال يتوقف فيه لتعارض الأدلة وذلك بيان كما
علم وجه القربة والقاعدة يحمل على الإباحة كالأكل والشرب
في حق الصحيح وحقنا وإقرار على الشريعة على القول من أحد هو من
قول صاحب الشريعة أو كقوله وإقرار على الفعل من أحد كفعله
كأنه يحصل من أن يقر أحدا على منكر مثال ذلك إقرار صلى الله عليه
وسلم أبا بكر على قوله لعكاشة في قتيل القتيل لك سلبه وإقرار خالد بن
الوليد على أكل الضب مقعيا عليها وما يجعل في وقت صلى الله عليه و
سلم في غير مجلسه وعلى به ولم ينكر كمجلسه حكم به وجلوسه
كجلوسه على أبي بكر رضي الله عنه أنه لا يأكل الطعام وفي غيبته
تراكل الإماء الأكل خيرة كما يوخذ من حديث سلمى في الكحل والأ
الشيع بمعنى الكحل. الإزالة يقال نفخ الشعر الفل إذا أزا
لته وربما عنه بانبعاثها وقيل معنى النقل من قولهم نفخ
ماء الكتاب إذا نقلته بإشكال كتابته وحكى شرعا انفا
بالذال على ربع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان
ثابتا بما خرا جيد عنه هذا حد النافع ويوخذ منه حد النفع بأنه
رفع أمر التذكور بخطاب الإباحة أو رفع تعلقه بالفعل. خرج بقوله
الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أو عدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)